ما المقصود بفجوة الناتج؟

ينظر الاقتصاديون إلى الفرق بين ما ينتجه الاقتصاد حاليا وما يمكن أن ينتجه

سروت جاهان وأحمد صابر محمود

خلال فترات هبوط النشاط الاقتصادي، يتراجع ناتج الاقتصاد من السلع والخدمات. وعندما تكون الأمور على ما يرام، في المقابل، يزيد ذلك الناتج، الذي يقاس عادة باعتباره إجمالي الناتج المحلي (راجع باب «عودة إلى الأسس: ما هو إجمالي الناتج المحلي؟» في مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر ٢٠٠٨).

وأحد الأشياء التي تشغل الاقتصاديين وصانعي السياسات بشأن حالات الصعود والهبوط هذه (التي تسمى عموما الدورة الاقتصادية) هو مدى اقتراب الناتج الحالي من الناتج المحتمل طويل الأجل للاقتصاد. أي أن اهتمامهم لا يقتصر على ما إذا كان إجمالي الناتج المحلي في حالة صعود أو هبوط، وإنما أيضا بما إذا كان أعلى أو أقل من إمكاناته.

وفجوة الناتج هي قياس اقتصادي للفرق بين الناتج الفعلي لاقتصاد ما وناتجه المحتمل. والناتج المحتمل هو الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن لاقتصاد ما إنتاجها عندما يكون في أوج كفاءته – أي عندما يكون بكامل طاقته. وفي الغالب يشار إلى الناتج المحتمل بأنه الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ومثلما يمكن للناتج المحلي أن يزيد أو ينقص، يمكن أيضا لفجوة الناتج أن تمضي في اتجاهين: الاتجاه الموجب والاتجاه السالب. وكلاهما ليسا مثاليين. وتحدث فجوة الناتج الموجبة عندما يكون الناتج الفعلي أعلى من ناتج الاقتصاد بكامل طاقته. ويحدث ذلك عندما يكون الطلب مرتفعا للغاية، ولمواجهة ذلك الطلب، تعمل المصانع والعاملون بطاقة أعلى من أكفأ طاقة لديها. وتحدث فجوة الناتج السالبة عندما يقل الناتج الفعلي عما يمكن أن ينتجه الاقتصاد المعني بكامل طاقته. وتعني فجوة الناتج السالبة أن هناك طاقة فائضة، أو تراخيا، في الاقتصاد نتيجة لضعف الطلب.

ويشير حدوث فجوة في الناتج إلى أن الاقتصاد يعمل بمعدل غير كفء – أي أنه إما يفرط في استخدام موارده أو لا يستخدمها بالقدر الكافي.

التضخم والبطالة

غالبا ما يستخدم صانعو السياسات الناتج المحتمل لقياس التضخم الذي يعرف غالبا بأنه مستوى الناتج المتسق مع عدم وجود ضغوط لرفع الأسعار أو خفضها. وفي هذا السياق، تكون فجوة الناتج مؤشرا موجزا لعناصر العرض والطلب النسبية في النشاط الاقتصادي. وعلى هذا النحو، تقيس فجوة الناتج درجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وتمثل حلقة وصل مهمة بين الجانب الحقيقي من الاقتصاد – الذي ينتج السلع والخدمات – والتضخم. ومع تساوي جميع الاعتبارات الأخرى، إذا كانت فجوة الناتج موجبة بمضي الوقت، بحيث يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج المحتمل، تبدأ الأسعار في الصعود استجابة لضغوط الطلب في الأسواق الرئيسية. وبالمثل، إذا انخفض الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل بمضي الوقت، تبدأ الأسعار في الهبوط لتعكس ضعف الطلب.

وفجوة البطالة هي مفهوم يرتبط بصورة وثيقة بفجوة الناتج. وكلا المفهومين محوريان في وضع السياسات النقدية وسياسات المالية العامة. ومعدل البطالة غير المتسارع هو معدل البطالة المتسق مع معدل ثابت للتضخم (راجع باب «عودة إلى الأسس: ما الذي يشكل البطالة؟» في عدد سبتمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). وترتبط انحرافات معدل البطالة عن معدل البطالة غير المتسارع بانحرافات الناتج عن مستواه المحتمل. ومن الناحية النظرية، إذا استطاع صانعو السياسات جعل معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة غير المتسارع، فسينتج الاقتصاد سلعه وخدماته بأقصى مستوى ناتج دون الضغط على الموارد؛ أي، بعبارة أخرى، لن تكون هناك فجوة للناتج ولا ضغوط تضخمية.

ويمكن أن يكون لفجوة الناتج دورٌ محوري في صنع السياسة. فبالنسبة لعدد كبير من البنوك المركزية، بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يمثل الحفاظ على التوظيف الكامل إحدى

الإمكانات المهدرة

تسبب الركود الحاد في تحول معظم الاقتصادات من فجوة موجبة للناتج، تتجاوز الإمكانات في الأجل الطويل، إلى فجوة سالبة للناتج يكون فيها إجمالي الناتج المحلي دون إمكاناته.

(فجوة الناتج، ٪ من إجمالي الناتج المحلي المحتمل)

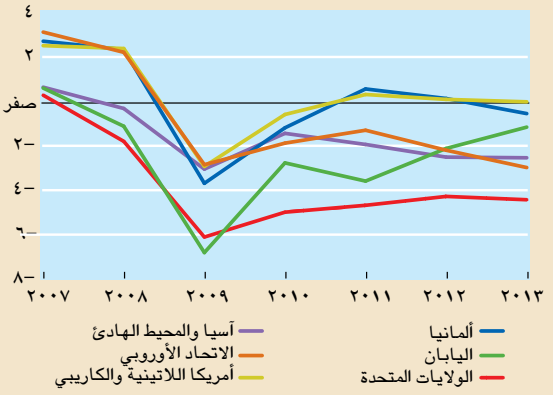

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٣.

غايات السياسة. فالتوظيف الكامل يتناظر مع فجوة صفرية في الناتج. وتسعى جميع البنوك المركزية تقريبا إلى إبقاء التضخم تحت السيطرة، وتكون فجوة الناتج أحد العوامل الرئيسية المحدِّدة للضغوط التضخمية.

ولأن فجوة الناتج تقيس الحالات التي يمكن أن يصاب فيها الاقتصاد بنشاط محموم أو يكون أداؤه قاصرا، تكون لها انعكاسات فورية على السياسة النقدية (راجع باب «عودة إلى الأسس: ما هي السياسة النقدية؟» في عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية).

وعندما يشهد أحد الاقتصادات فترة ركود، ينخفض ناتجه الاقتصادي الفعلي غالبا دون مستواه المحتمل، مما ينشئ فجوة سالبة في الناتج. ونتيجة لذلك الانخفاض في الأداء عن المستوى المحتمل، يمكن أن يعتمد البنك المركزي لذلك الاقتصاد سياسة نقدية تهدف إلى تنشيط النمو الاقتصادي – بخفض أسعار الفائدة مثلا لإعطاء دفعة للطلب ومنع انخفاض التضخم عن معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي.

وفي حالات الانتعاش، يرتفع الناتج فوق مستواه المحتمل، مما يسفر عن فجوة موجبة. وفي هذه الحالة، يوصف الاقتصاد غالبا بأنه في حالة «فورة» مما يخلق ضغوطا باتجاه زيادة التضخم وربما يدفع البنك المركزي إلى «تبريد» الاقتصاد برفع أسعار الفائدة.

ويمكن أيضا أن تستخدم الحكومات سياسة المالية العامة لإغلاق فجوة الناتج (راجع باب «عودة إلى الأسس: ما هي سياسة المالية العامة؟» في عدد يونيو ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية). وعلى سبيل المثال يمكن استخدام سياسة للمالية العامة تكون توسعية – أي ترفع الطلب المجمل بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب – لإغلاق فجوة سالبة في الناتج. وفي المقابل، عندما تكون فجوة الناتج موجبة، تعتمد سياسة للمالية العامة تكون انكماشية أو «تشديدية» لخفض الطلب ومكافحة التضخم من خلال خفض الإنفاق و/أو رفع الضرائب.

وقد أشار بعض صانعي السياسات مؤخرا إلى أنه مع تزايد تكامل الاقتصاد العالمي، يمكن أن تؤثر فجوة الناتج العالمية في التضخم المحلي. وبعبارة أخرى، مع تساوي جميع الاعتبارات الأخرى، يمكن أن يؤدي انتعاش الاقتصاد العالمي إلى زيادة احتمال حدوث ضغوط تضخمية في بلد ما. وعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع الطلب العالمي على أجهزة الكمبيوتر إلى رفع السعر الذي يمكن أن يفرضه المنتجون الأمريكيون على عملائهم الأجانب. ولكن نظرا لأن جميع منتجي أجهزة الكمبيوتر يواجهون سوقا عالمية أقوى، يمكن أن يفرض المنتجون الأمريكيون سعرا أعلى على ناتجهم في بلدهم أيضا. ويعرف ذلك بعبارة «فرض فجوة الناتج العالمية» ويدعو البنوك المركزية إلى زيادة الاهتمام بالتطورات في إمكانات النمو لبقية العالم، وليس فقط الطاقة المحلية للعمالة ورأس المال.

إلا أنه لا توجد حتى الآن أدلة حاسمة تعضد مفهوم أن حدوث فجوة في الناتج العالمي يؤثر على الأسعار المحلية. ومع ذلك، يمكن أن تظل هناك أهمية متزايدة لفجوة الناتج العالمية إذا استمرت اقتصادات العالم في التكامل.

صعوبة القياس

إن قياس فجوة الناتج ليس بالعمل السهل. فعلى عكس الناتج الفعلي، لا يمكن رصد مستوى الناتج المحتمل، وبالتالي فجوة الناتج، بصورة مباشرة. ويمكن فقط تقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج.

وتستخدم منهجيات شتى لتقدير الناتج المحتمل، ولكنها تفترض جميعا أنه يمكن تقسيم الناتج إلى اتجاه عام وعنصر دوري. ويفسر الاتجاه العام بأنه قياس للناتج المحتمل للاقتصاد وتفسر الدورة بأنها قياس لفجوة الناتج. ومن ثم تكون الحيلة المتبعة لتقدير الناتج المحتمل هي تقدير الاتجاهات العامة – أي حذف التغيرات الدورية.

وإحدى الطرق الشائعة لقياس الناتج المحتمل هي تطبيق الأساليب الإحصائية التي تفرق بين حالات الصعود والهبوط قصيرة الأجل والاتجاه العام طويل الأجل. ويمثل مرشح هودريك–بريسكوت أسلوبا شائعا لفصل الأجل القصير عن الأجل الطويل. وتستخدم طرق أخرى لتقدير دالة الإنتاج، وهي معادلة رياضية تحسب الناتج على أساس مدخلات الاقتصاد، كالعمالة ورأس المال. وتقدر الاتجاهات العامة بحذف التغيرات الدورية في المدخلات.

في حالات الانتعاش، يرتفع الناتج فوق مستواه المحتمل، مما يسفر عن فجوة موجبة.

وستكون لأي تقدير للناتج المحتمل أوجه قصوره. فالتقديرات تستند إلى علاقة إحصائية أو أكثر، وبالتالي تتضمن عنصرا من العشوائية. وعلاوة على ذلك، يكون تقدير الاتجاه العام في سلسلة بيانات عملا صعبا بوجه خاص بالقرب من نهاية العينة. ويعني ذلك بالطبع أن التقدير يكون أقل يقينا بالنسبة للفترة الأكثر إثارة للاهتمام، أي الماضي الحديث.

وللالتفاف حول هذه المسائل، يستخدم بعض الاقتصاديين مسوحا للمنتجين للاستدلال على مدى الزيادة المفرطة في الطلب أو العرض في الاقتصاد. إلا أن للمسوح عيوبا أيضا لأن الشركات يمكن أن تفسر الأسئلة بصورة مختلفة، ولا يوجد ضمان بأن الإجابات ستكون مؤشرا على ضغوط الطلب. وعلاوة على ذلك، تكون لمعظم المسوح قاعدة إجابات محدودة.

وأيا كانت الطريقة المستخدمة، فإن تقدير فجوة الناتج يخضع لقدر كبير من عدم اليقين لأن العلاقات الأساسية في الاقتصاد – أي هيكله – غالبا ما تتغير. وعلى سبيل المثال، عندما يصعد الاقتصاد بعد ركود عميق، ربما تكون الطاقة الفائضة أقل بكثير من المتوقع نتيجة لتغيرات من قبيل ما يلي:

- العاملون العاطلون عن العمل الذي يتركون سوق العمل ويصبحون غير نشطين اقتصاديا؛
- الشركات التي تغلق، تاركة مناطق وأقاليم في حالات كساد؛
- البنوك التي تخسر أموالا في الركود وتصبح شديدة الصرامة في إقراضها.

الاحتراس من الفجوة

نتيجة للصعوبات التي ينطوي عليها تقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج، يحتاج صانعو السياسات إلى عدة مؤشرات اقتصادية أخرى للحصول على قراءة دقيقة للضغوط الكلية المتعلقة بطاقة الاقتصاد. وتتضمن تلك المؤشرات توظيف العمالة، واستخدام القدرات، ونقص العمالة، ومتوسط ساعات العمل ومتوسط الكسب في الساعة، ونمو النقود والائتمان، والتضخم مقارنة بالتوقعات.

ويمكن أن تساعد هذه المقاييس البديلة لطاقة الاقتصاد صانعي السياسات على تحسين طرق قياس فجوة الناتج. وعلى الرغم من صعوبة تقدير فجوة الناتج، فقد ظل صانعو السياسات، وسيظلون، يسترشدون بهذه الفجوة. ■

سروت جاهان اقتصادي في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي، وأحمد صابر محمود مدير معاون في برنامج الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكينز.